مجلة العلوم الاجتماعية والتطبيقية

"دورية محكمة ربع سنوية"

تصدر عن الجمعية المصرية للدراسات الإنسانية والخدمات العلمية

العدد	الأول
الجزء	الأول
يناير	٢٠٢٤

ورقة عمل حول

برامج الحماية الاجتماعية كمدخل لتحقيق الأمن الاجتماعي " مصر نموذجاً "

إعداد

دكتور / يسري شعبان سعد الله

أستاذ تنظيم المجتمع

عميد كلية الخدمة الاجتماعية – جامعة حلوان " سابقاً "

٢٠٢٣م

الملخص

تحاول هذه الورقة إلقاء الضوء حول برامج الحماية الاجتماعية في مصر وكيف أنها تلعب دوراً استراتيجياً مما يحقق الامن الاجتماعى للمواطن على كافة الأصعدة .وقد احتوت الورقة على عدد من المحاور وهى طرح مجموعة من المفاهيم والرؤى لمعنى الاجتماعى ، وأهميته وأهدافه ، وأركان وأبعاد الامن الاجتماعى في المجتمعات الحديثة ،وكيف يمكن استخدام الحماية الاجتماعية كمدخل لتحقيق الامن الاجتماعي والذى شمل معنى الحماية الاجتماعية ووظائف الحماية الاجتماعية ، وكذلك نظم وبرامج الحماية الاجتماعية كبوابة للامن الاجتماعي المصرى كنموذج ، وكذلك اشارت الورقة الى أساليب تطوير برامج ونظم الحماية الاجتماعية في مصر لدعم الامن الاجتماعي وقد خلصت الورقة الى مجموعة من الاستنتاجات منها : ان هناك العديد من التحديات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تواجه الأمن الاجتماعي ومنها ثورة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والتضخم والبطالة والفقر والأزمات والكوارث والجوائح الصحية والقضايا المترتبة علي التغيير المناخي والأزمات الاقتصادية والسياسية والانفلات القيمي والأخلاقي ...الخ، والتي من شأنها أن تحمل عقبات وتحديات جديدة تواجه الأمن الاجتماعي .الأمن الاجتماعي في ظل هذه المتغيرات لن يتحقق إلا بتحقيق مفهوم الأمن الشامل الذي يعني تعدد الجهات المنوط بها توفير الأمن كمؤسسات المجتمع المدني ، والجمهور ومؤسسات الدولة الرسمية وغير الرسمية ، ويجب أن يصبح المواطنين شركاء أساسين في توفير الأمن وليس عملاء فقط ، فالمواطن يجب أن يصبح شريكاً في صنع القرارات التي تتخذها الحكومة وأن يكون قادر علي تبادل المعلومات بسبب قربه ودرايته بالمشكلات التي يتعرض لها المجتمع والتي تؤثر بشكل مباشر وغير مباشر علي حياته وأمنه الاجتماعي. أن مسئولية تحقيق الأمن الاجتماعي لا تقع علي عائق الدولة وحسب ، بل أن هناك العديد من الشركاء والفاعلين الذين يجب أن يضطلعوا بمسئولياتهم في تحقيق ذلك مثل الأعلام والمؤسسة العلمية والأسرة والنظام الديني ورجال الأعمال والقطاع الخاص....الخ .

الكلمات المفتاحية :

الحماية الاجتماعية ، الامن الاجتماعى ، برامج الحماية .

Summary

This paper tries to shed light on social protection programs in Egypt and how they play a strategic role, which achieves social security for the citizen at all levels, And the pillars and dimensions of social security in modern societies, and how social protection can be used as an input to achieve social security, which included the meaning of social protection and social

protection functions, as well as social protection systems and programs as a gateway to Egyptian social security as a model, as well as the paper referred to the methods of developing social protection programs and systems in Egypt to support social security The paper concluded a set of conclusions, including: There are many economic, social and political challenges facing social security, including the ICT revolution, inflation, unemployment, poverty, crises, disasters, health pandemics, issues resulting from climate change, economic and political crises, and moral and ethical lawlessness. Social security in light of these changes will only be achieved by achieving the concept of comprehensive security, which means the multiplicity of bodies entrusted with providing security such as civil society institutions, The public and official and informal state institutions, and citizens must become key partners in providing security and not just customers, the citizen must become a partner in decision-making taken by the government and be able to exchange information because of his proximity and knowledge of the problems that society is exposed to, which directly and indirectly affect his life and social security. That the responsibility for achieving social security does not fall on the obstacle of the state only, Indeed, there are many partners and actors who must assume their responsibilities in achieving this, such as the media, the scientific institution, the family, the religious system, businessmen and the private sector.... Etc.

Keywords :
Social protection, social security, protection programs.

محتويات الورقة

أولاً : توطئه.
ثانيـــاً: الامن الاجتماعي " المفاهيم والرؤي "
ثـالثـــاً: أهمية الأمن الاجتماعي وأهدافه .
رابعـــاً: أركان وأبعاد ومقومات الأمن الاجتماعي في المجتمعات الحديثة .
خامسـاً: الحماية الاجتماعية كمدخل لتحقيق الأمن الاجتماعي .

- في معني الحماية الاجتماعية .
- وظائف الحماية الاجتماعية .
- نظم وبرامج الحماية الاجتماعية كبوابة للأمن الاجتماعي المصري "نموذجاً "

سادسـاً: تطوير نظام الحماية الاجتماعية في مصر لدعم الأمن الاجتماعي .
سابعـــاً : استنتاجات للمستقبل.

أولاً : توطئه

كان الأمن الاجتماعي – ولا يزال – هاجساً شاغلاً للأفراد والجماعات والمجتمعات بكل أشكالها وتصنيفاتها ، يسعون لتحقيقه بكافة الوسائل والسبل ، ويبذلون وينفقون كل غالي وثمين في سبيل تحقيقه ، ذلك لأن الأمن الاجتماعي هو العامل الأساسي والضمانة الرئيسية لحفظ الوجود الإنساني والارتقاء بمستوي طموحه وآماله ، فنحن نعلم انه لا بقاء لمجتمع قوى البنية ، مزدهر التنمية ومستقر الأوضاع ما لم يتحقق له سبل الطمأنينة والرفاهية والعيش الرغيد والتغلب علي الفقر والعوز والجهل والمرض ، إنها بلا شك اهداف نبيلة ومشروعة لن تنمو أو تزدهر إلا بتحقق الأمن الاجتماعي .

والشاهد أن المجتمعات الإنسانية المعاصرة تشهد حالة افتقار واضحة – بدرجة أو بأخرى – للأمن الاجتماعي ،إذ تنتشر الحروب والاضطرابات والأوبئة ، ويبلغ التمايز بين المستويات الاقتصادية لسكان تلك المجتمعات مستوي عالياً يجعل الملايين من البشر في حالة عجز تام عن إرضاء حاجاتهم الأساسية ، حيث حالة العجز مصدراً للقلق والتوتر وعدم الارتياح وانشغال الفكر وتوقع الشر والخوف من حوادث المستقبل ، مما يؤثر علي فاعلية الفرد ويعمل علي شل حركته ويصبح فريسة للمرض النفسي والاجتماعي.

وأنني وبناءاً علي هذا الفهم أود أن أوكد علي عدد من الاعتبارات والمسلمات وهي :

- إن أهمية الأمن الاجتماعي قد تجاوزت الحق الإنساني ذاته لتجعله فريضة وحتمية لا غني عنها ، وواجباً مقدساً علي أي مجتمع ، وضرورة من ضرورات استقامة العمران البشري ، حتى ان هذه الأهمية عندي وعند كثير من الاجتماعيين يمكن النظر إليها باعتبارها هدف ووسيلة لاستقامة القيم الاخلاقية والدينية والمجتمعية .
- إن أي مجتمع إنساني لا يمكنه الاستمرار في الحياة الاجتماعية ، ولا يمكنه الحفاظ علي بنيته وتركيبته الاجتماعية من دون أن يتوفر له عوامل التضامن والتماسك الاجتماعي ، والتي يمكن اعتبارهما من الروافد الأصيلة للأمن الاجتماعي ، ذلك أن قوة ودرجة التضامن والتماسك الاجتماعي ترتبط من جهة اخرى بدرجة إشباع الأفراد لحاجاتهم ، ووحدة هدفهم ، والمنظومة القيمية التي يؤمنون بها ، وقدرتهم علي تقسيم العمل واحترام التخصص ، واستقرارهم السياسي ، واحترامهم لسيادة القانون ....الخ ، فإذا ما تحققت هذه العوامل وغيرها يمكننا أن نري كيف أنها

أدت إلي تقوية الروابط ودعم وتنمية التضامن والتماسك الاجتماعي ، او بالأحرى كيف أنها أدت إلي تحقيق الأمن الاجتماعي المنشود.

- أننا علي يقين أن مجتمعنا المصري– شأنه في ذلك شأن كثير من المجتمعات الناهضة – يسعي بخطي ثابتة نحو تحقيق الأمن الاجتماعي لأفراده وجماعاته ، ولا يؤلوا جهداً أو يدخر نشاطاً أو يؤجل سياسة من شأنها تحقيق الأمن الاجتماعي لأفراده .

وفي ضوء ذلك فإن هذه الورقة تحاول أن تلقي الضوء علي عدد من المحاور حول الأمن الاجتماعي ومفاهيمه وأهميته وأهدافه وكذلك أبعاد ومقومات الأمن الاجتماعي في مجتمعنا الحديث ، وما هي متطلبات تحقيق هذا الأمن في مجتمعنا المصري ، وتنتهي الورقة بعرض مجموعة من برامج الحماية الاجتماعية التي تتبناها الدولة ونعتبرها بوابة للأمن الاجتماعي المصري ، وكيف يمكن تطوير هذه الأنشطة والمبادرات والبرامج من الناحية المهنية للخدمة الاجتماعية.

وعلي الله قصد السبيل

يسري شعبان سعدالله

القاهرة في ٢٠٢٣/٨/١٥

ثانياً : الامن الاجتماعي .... "المفاهيم والرؤي"

إن مفهوم الأمن مفهوم ديناميكي لا يمكن تحقيقه بكبسة زر أو جرة قلم ، بل هو مسألة تخضع لقوانين التغير الاجتماعي والسياسي والاقتصادي ، مما يعني أن الأمن الاجتماعي مصطلح متعدد الأبعاد .

الأمن من آمني أمن أمناً ، فهو آمن ، وآمن أمناً وأماناً ، اطمأن لم يخف ، فهو آمن وأمن وأمين ، والأمن يعني الاستقرار والاطمئنان ، نقول : أمن منه أي سلم منه ، وأمن علي ما له عند فلان أي جعله في ضمانه ، والأمان والأمانة بمعني واحد ، فالأمن ضد الخوف ، والأمانة ضد الخيانة ، والمأمن الموضع الأمن .(ابن منظور ، ١٩٨٨ ، ص٣٥).

ويعتبر الامن الاجتماعي عنصراً من عناصر الأمن الشامل ، فهو يعني تحقيق الأمن والطمأنينة والاستقرار النفسي والاكتفاء المادي لأفراد المجتمع من حاجات غذائية وصحية وترفيهية (جيماوي ، نتيجه،٢٠٢١ ، ص١٣٢)

ويمكن اعتبار الامن الاجتماعي علي انه نتيجة ومحصلة غياب أو انخفاض معدل ونسب الجرائم ، والعكس صحيح ، فمعيار الأمن مرتبط بقدرة المؤسسات الأهلية والحكومية علي وضع حد لمستويات الجريمة وحماية أفراد المجمع من تبعاتها ، وذلك من خلال سلطات الضبط وفرض النظام ، وتطبيق وتنفيذ وإعمال القوانين ، عن طريق الأجهزة التشريعية والتنفيذية من أجل تعزيز الشعور بالأمن والعدالة وبالتالي الانتماء للدولة .

ويميل البعض إلي تعريف الأمن الاجتماعي باعتباره " مجموعة الإجراءات والخطط التي علي الدولة اتخاذها لتأمين المجتمع ، بكافة أفراده بوسائل العمل والانتاج ، والمساهمة في استغلال كافة الطاقات المختلفة ليحقق القدرة علي الحياة بكرامة وفي نفس الوقت حماية المجتمع من وسائل عمليات التخريب والتي تؤدي إلي الفساد والإفساد"

والأمن الاجتماعي هو " كل ما يطمئن الفرد علي نفسه ، وعلي ماله ، ويضمن الشعور بالطمأنينة وعدم الخوف والاعتراف بوجوده وكيانه ومكانته في المجتمع "

كما يمكن القول أن الامن الاجتماعي هو " وقاية المجتمع من جريمة واقعة أو محتملة الوقوع ، وهو احقاق الاستقرار والحياة في كنف السلام الاجتماعي"

مما سبق يمكن القول ان الامن الاجتماعي يغطي جميع نواحي وأوجه الحياة من شعور بالاكتفاء في العيش والاستقرار الاقتصادي ، والشخصي في النسق الأسري والبيئة الخارجية ، و توفر الخدمات الأساسية والضرورية ، فلا يكون هناك عجز أو فقر ، كما يضم أيضاً الخدمات التعليمية ، والثقافية والعناية الانسانية . بالإضافة إلي التأمينات الاجتماعية ومواجهة الظروف الطارئة.

ومن المنظور السياسي والاقتصادي يعرف الأمن الاجتماعي بأنه " الإجراءات والبرامج والخطط السياسية والاقتصادية وغيرها ، الهادفة لتوفير ضمانات شاملة ، تحيط كل شخص في المجتمع بالرعاية اللازمة ، وتوفر له سبل تحقيق أقصي درجة لتنمية قدراته وقواه ، وأقصي درجة من الرفاهية في إطار من الحرية السياسية والعدالة الاجتماعية .

أما من المنظور الاجتماعي فينظر للأمن الاجتماعي بأنه " أقصي إشباع ممكن لاحتياجات الجماهير في إطار العدالة الاجتماعية التي تنبذ الصراع بين فئات المجتمع وتوفر المناخ الملائم لكي يعيش المجتمع في إطار مقبول من الشراكة والتعاون والشعور بالأمن والسلام الاجتماعي.

وعلي هذا فإن الامن الاجتماعي ينمو من خلال محورين هما :

١- العامل الامني الذي يعني بتحرير الفرد والمجتمع من الخوف وعدم الاستقرار المعنوي والمادي ، ومواجهة الجريمة والفساد .

٢- العامل الاقتصادي والاجتماعي والسياسي الذي يُعني بتحقيق متطلبات الحياة العامة من رفاه اقتصادي وتنمية وتطوير ومشاركة سياسية وحكم راشد...الخ

ثالثاً: أهمية الأمن الاجتماعي وأهدافه :

تكمن أهمية الأمن الاجتماعي فيما يلي :

- بالقدر الذي يكون عليه الإنسان مكتفياً وملبياً لإحتياجاته الأساسية ، يكون مقدار نمو مجتمعه وازدهاره.
- الأمن نعمة وفضل من الله – سبحانه وتعالي- علي عباده لأنه عامل من أهم عوامل الراحة والسعادة للبشر ، وهو مطلب وضرورة من ضروريات الحياة .

- إن توافر الأمن الاجتماعي عامل أساسي في حفظ الإنسان وأمنه علي نفسه وماله وأهله ووطنه ، وبه تصلح الحياة وتستقيم.
- والأمن الاجتماعي يعني اتخاذ كل إجراءات الحماية اللازمة ضد أي عامل من العوامل التي تهدد حياة وامن الفرد داخل المجتمع ، وتعتبر حماية الحق في الأمن بكل أشكاله أحد مفاتيح التنمية البشرية.

أما فيما يتعلق بأهداف الأمن الاجتماعي ...فإن البعض يري أن الأمن الاجتماعي قيمة عظيمة لا تقل أهمية من وجود الإنسان في هذه الحياة ، وتتسع منظومة الأمن الاجتماعي لتشمل صيغاً ومجالات متعددة في حياة المواطن وعلاقته بالدولة والمجتمع ، فالرعاية الاجتماعية مهما تعددت أشكالها تدخل ضمن قائمة الأمن الاجتماعي الذي ينبغي تحقيقه وتوفيره ، والولاء للوطن والمحافظة علي استقراره وأمنه هي الأخرى أمن اجتماعي ، وإصلاح النظام التعليمي ، وتوفير فرص العمل وتوفير الرعاية الصحية ، وبناء وإدارة اقتصادية ذات كفاءة واقتدار هي الأخرى روافد للأمن الاجتماعي ، لذلك فالأمن الاجتماعي غاية ووسيلة في نفس الوقت يهدف إلي :

- العيش باستقرار وهدوء تحت مظلة القانون .
- توفير الحياة الكريمة من خلال تحقيق الاكتفاء الاقتصادي .
- تحقيق الاستقرار السياسي .
- تحقيق التواصل والتعاون والتضامن الاجتماعي.

رابعاً: أركان وأبعاد ومقومات الأمن الاجتماعي في المجتمعات الحديثة :

يتطلب الأمن الاجتماعي ركنين اساسين وهما :

١] الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي الذي تهيئه الدولة وتحميه بما أوتيت من وسائل تنمية وما وفرته من مؤسسات تؤدي وظائفها الاجتماعية بدقة وفعالية متجاوبة مع متطلبات التطور والنمو.

٢] طمأنينة الفرد علي حاضره ومستقبله وعلي مناعته ومناعة مجتمعه من الانحراف والجريمة.

والبعض يري أن الأمن الاجتماعي يتطلب الآتي :

١- تماسك أفراد المجتمع وانتمائهم إلي وطنهم.

٢- الاتفاق علي مبادئ سلوكية وأخلاقية واحدة .

٣- التعاطف والمحبة بين أبناء الوطن في ظل عقيدة دينية ثابتة وصحيحة .

أما فيما يتعلق بأبعاد الأمن الاجتماعي :

الإنسان تحركه أفكاره ومعتقداته ولذا وجدنا الأنبياء جميعاً حين جاؤوا بالهداية لأقوامهم بذلوا كل جهد وطاقة في تصحيح الأفكار والعقائد لهم ، حتي يصلح الحال وينضبط السلوك ، ولضمان منظومة ثقافية متكاملة يمكن القول أنه لابد من الحفاظ علي ثقافة الأمن الاجتماعي للمجتمع فثقافة الأمن الاجتماعي هي معرفة عملية مكتسبة نابعة من عقيدة المجتمع وقيمه وثوابته وأهدافه قادرة علي البناء المتين للشخصية الصالحة المتزنة المتمثلة لعوامل قوة المجتمع وتميزه ، وهي متجلية في سلوك الإنسان الواعي وتعامله في الحياة الاجتماعية ، ويمكن إجمال أبعاد الأمن الاجتماعي في أربعة جوانب : (سعد الله ، يسري شعبان ،٢٠١٩)

أ] الجانب الاجتماعي : مثل بر الوالدين واحترام الكبير والتعرف علي الحقوق والواجبات ، والتنشئة الاجتماعية السليمة .

ب] الجانب الديني : من خلال تعزيز فهم الدين وأنه مصدر عزة وقوة المجتمع .

جـ] الجانب السياسي : كامتلاك المعارف المطلوبة للتعرف علي الوطن والواقع السياسي وتبني مواقف إيجابية تجاه الوطن.

د] الجانب الامني : كالتعرف علي مهددات الأمن الشخصي والأمن الوطني والقومي مع التعرف علي سبل الوقاية من التهديدات الأمنية.

وهناك من يري أن أبعاد الأمن الاجتماعي هي :

- **البعد الاقتصادي** : من أهم ما يصبو إليه البعد الاقتصادي هو تحقيق أسباب العيش الكريم وإشباع الحاجات الضرورية ، وتحسين مستوي الخدمات وظروف الحياة ، وإيجاد مناصب شاغرة للعمل مع بلورة الكفاءات والمهارات من خلال التعليم والدورات التدريبية ...الخ.
- **البعد الاجتماعي** : من أهم أهدافه إقرار الأمن لأفراد المجتمع لبلورة الشعور بالولاء والانتماء وتشجيع انشاء مؤسسات المجتمع المدني ودورها في تنمية وإدارة الطاقات .
- **البعد السياسي** : بحفظ الصورة والكيان السياسي ، والحفاظ علي الرموز الوطنية والمسلمات والثوابت التي لاقت اجماعاً من قبل أفراد المجتمع وجماعاته ، والأخذ في

الحسبان بمسألة التغييرات باتباع القوانين المنصوص عليها لضمان السير الحسن بالوسائل السلمية . (حسين ،٢٠٢١)

- **البعد البيئي** : أهم ما يصبو إليه البعد البيئي الحفاظ علي البيئة والطبيعة من المهددات التي تعتبر خطراً عليها ، مثل التلوث بجميع أنواعه ، وهو منصوص عليه في القوانين والتشريعات المسطرة لحماية البيئة والحد من أسباب تلوثها.
- **البعد المعنوي (المعتقدات)** : وذلك بالأخذ بعين الاعتبار المعتقدات الدينية واحترامها بصفتها مكوناً أساسياً وحجر الزاوية في تكوين الأمة ووحدتها ، والحفاظ علي التراث القيمي والتقاليد المتوارثة والتي حفرت ركناً في الوجدان الجمعي (جيماوي ، نتيجه ، ٢٠٢١ ، ص ١٣٧)

... وبهذا يسعي الأمن الاجتماعي بهذا المعني إلي ضمان وحماية كافة الجوانب السابقة للحافظ علي حياة البشر والنهوض بها ، مع التأكيد علي أن هذه الجوانب والأبعاد هي أبعاد متكاملة وتعتمد علي بعضها البعض .

<u>أما فيما يتعلق بمقومات الأمن الاجتماعي</u> ... فيمكن عرضها من خلال المحاور التالية :

- **سيادة القانون** : يعد القانون مجموعة من القواعد الإلزامية التي تحدد سلوك الأفرد وعلاقاتهم ومعاملاتهم مع بعضهم بعضاً ، وتوضح سلوك كل فرد داخل الجماعة ، وتجعله منسجماً فيها ، وهذه القواعد تجعل سلوك الفرد متوافقا ومنسجماً مع أفراد جماعته ، ولا يكون فيها اختلال أو انحراف ، لحماية الفرد بالقدر الذي يتلاءم مع مصلحة الجماعة ، وتحقيق الحاجات المشتركة لأفراد المجتمع عن طريق بيان الحقوق والواجبات التي يتمتع بها الأفراد ومدي التزامهم بها .
- **التكافل الاجتماعي** : إن ظاهرة التكافل الاجتماعي من الظواهر الأساسية التي تحقق التماسك الاجتماعي ، ونعني بها مساعدة المحتاجين والمعوزين في المجتمع والاطمئنان عليهم ، والعطف والمودة لهم ، ومشاركتهم في أفراحهم وأحزانهم وتقديم العون والخدمة والمال ، وقد ساد في مجتمعنا المصري ظاهرة التكافل الاجتماعي المبني علي أساس التعاون بين أفراد المجتمع وبذلك أن الفرد يبادر بتقديم العون لأخيه قبل أن يطلب حاجته ، وبهذا يكون الإحساس من الركائز الأساسية للمجتمع مما يزيد من التماسك والاستقرار والوئام لأفراد

المجتمع ، إذ يشعر كل فرد أنه ليس وحده بل هناك الآلاف يعيشون معه علي أرض واحدة وهو محتاج لهم كما هم محتاجون إليه ، وأنه جزء مهم من هذا المجتمع سيؤثر سلباً علي الجزء الأخر وعليه ، وأن روح المجتمع وآمنه قائم علي التكافل الاجتماعي .

- **الأمن الاقتصادي** : حث الاسلام علي العمل واعتبره واجباً علي القادر عليه ، ونظمت الشريعة المعاملات المالية بين الناس ، فأحلت البيع وحرمت الربا وأكل أموال الناس بالباطل كما حرمت الغش والغبن والتدليس والاحتكار والميسر والمتاجرة بالمحرمات التي تفسد حياة الناس وتضر بهم ، وأمرت بالسماحة والتيسير علي الناس والصدق في المعاملة ، كما دعت إلي الوفاء بالعقود وتوثيقها ، والإشهاد عليها مما يحفظ الحقوق المالية ويمنع أسباب النزاع . وكذلك دعت إلي الزكاة والصدقات وإطعام الطعام والهبات والوصايا المالية التي تنفع المجتمع وغيرها من التشريعات التي هدفت إلي تحقيق الأمن والاستقرار ، كما دعت إلي توفير فرص العمل للقادرين عليه واعتبرت ذلك واجباً علي الدولة عن طريق إنشاء مشاريع استثمارية وتنموية تكفل توفير العمل لأكبر عدد من المواطنين ، فإن لم تستطع تأمينه فيجب أن تؤمن رواتب تسد حاجتهم ، إذ أن الفقر هو من الأمور التي تؤدي لتفويض المجتمعات فقد يلجأ الفقير إلي السرقة أو النهب أو ارتكاب الجرائم لتأمين حاجته مما يؤدي إلي الفوضى والاضطراب وعدم الاستقرار ونشر الخوف بين الناس ، وهذا يدل علي ارتباط الأمن الاجتماعي والاقتصادي والسياسي و تأثير هذه الظاهرة في المجتمع علي جميع الجوانب الاجتماعية والسياسية والاقتصادية .(مالود ، فاطمة حسين ، ٢٠٢٢ ، ص ٤٨٣)

<u>ويعرض البعض مقومات الأمن الاجتماعي علي النحو التالي :</u>

١] التضامن والتماسك الاجتماعي :

ويعني التضامن بمعانيه الاجتماعية درجة التعاون بين أعضاء الجماعة الاجتماعية بحيث يشكل أعضاء الجماعة كلاً واحداً لا يتجزأ . ويعني أيضاً عملية التآزر أو الاعتماد المتبادل أي تضامن الفرد مع جماعته في المسئولية .

إن التضامن الاجتماعي يرتبط بحجم الجماعة الاجتماعية ، فصغر حجم الجماعة يقوى من روابط تضامن أعضائها بفعل تماثلهم في الأفكار والقيم التي يحملونها وطبيعة الأهداف التي يسعون

إلي تحقيقها ، وكبر حجم الجماعة يقوى من روابط تضامنها أيضاً شريطة تقسيم العمل الذي يظهر نتيجة لاتساع حجم الجماعة وتعدد وظائفها وتباين احتياجاتها ، فيعتمد نظام تقسيم عمل معقداً قادراً علي استيعاب الوظائف المتعددة والاحتياجات المتباينة ، وتحدد الحقوق والواجبات لأعضاء الجماعة وتتحقق أهدافهم ، وذلك ما يقوى من روابط تضامنهم ، وبصورة عامة يمكن القول أن تضامن الجماعة الاجتماعية وحتى المجتمع الكبير لا يعتمد علي عامل تقسيم العمل فحسب إنما هناك عوامل اخرى تساعد في تحقيقه منها انتماء الجماعة إلي منظومة قيمية ومعيارية واحدة ، فالقيم والمعايير تقوى الروابط وتدعم التضامن بين أعضاء الجماعة الاجتماعية من خلال احترامها والالتزام بها ، كما أن العقيدة الدينية التي تجمع أعضاء الجماعة الاجتماعية هي الأخرى تقوى الروابط وتدعم التضامن من خلال اشتراك الأعضاء في طقوسها واحتفالاتها ، وبالتالي يُعد التضامن الاجتماعي احدي مقومات الأمن الاجتماعي .

أما مفهوم التماسك الاجتماعي فيعرف بكونه استقرار النظام الاجتماعي وتوفر التضامن بين أفراده ويقابله التفكك الاجتماعي ، كما يُعرف التماسك في ضوء الروح المعنوية وتجمع الأفراد والشعور بالانتماء إلي الجماعة والإقبال علي نشاط الجماعة والكفاءة الانتاجية للجماعة وغير ذلك من جوانب أو ظواهر ترتبط بالجماعة، أو ما يعرف بانه محصلة القوي التي تجذب الأعضاء إلي الجماعة وتدفعهم إلي البقاء فيها ومقاومة التخلي عن عضويتها.

٢] اشباع الحاجات :

إن سلوك الإنسان لا ينشأ من العدم إنما يكون هناك سبب وراء ذلك السلوك ، والإنسان له مجموعة من الغرائز والجوانب التي تحرك السلوك وتدفعه إلي إشباعها ، فهناك مجموعة من القوى الدافعة داخل الفرد تعمل علي استمرار النشاط الإنساني وتدفعه إلي تحقيق مجموعة من الأهداف المحددة من خلال ممارسة أنماط معينة من السلوك . فشعور الفرد بالجوع يخلق عنده حالة من التوتر تدفعه إلي ضرورة توجيه سلوكه في مسلك يتمثل في الحصول علي الطعام وإذا ما تم الحصول عليه قلت حالة التوتر . فشعور الفرد بنقص في حاجة معينة مع وجود الشيء الذي يشبعها تجعل الفرد مدفوعاً للحصول علي ذلك الشيء . أما الحاجة فهي افتقار إلي شيء ما إذا وجد حقق الإشباع والرضا والارتياح للكائن الحي ، والحاجة شيء ضروري إما لإستقرار الحياة نفسها مثل

الحاجة الفسيولوجية ، أو للحياة بأسلوب أفضل مثل الحاجة النفسية . وهي كل ما يتطلبه الإنسان لسد ما هو ضروري من رغبات ، أو لتوفير ما هو مفيد لتطوره ونموه . وهي الدافع الطبيعي أو الميل الفطري الذي يدفع الإنسان إلي تحقيق غاية ما ، داخلية كانت أم خارجية شعورية أو لا شعورية ، أو إنها رغبة اجتماعية قوية تنتاب الفرد وتدفعه إلي تكوين العلاقات الإنسانية مع الغير والتعاون معهم بغية إشباع الحاجة لذاته أو للأخرين وإن إشباعها يمكنه أو يمكنهم من النشاط والفاعلية والتي تكون لها مردودات جماعية إيجابية.

٣] القيم والمعايير والعادات:

القيم حقائق مركبة متعددة الوجوه ، وذلك يعني أنها ترتبط بجوانب الحياة الاجتماعية المختلفة الثقافية والاجتماعية والنفسية وهذه الجوانب تمثل في واقع الحياة الإنسانية المرتكزات الأساسية التي تعتمد عليها . ونظراً لأهمية القيم ودورها في تنظيم الحياة الاجتماعية يمكن أن نحدد أهم وظائفها علي النحو التالي : (عبدالله ، أحمد حسن ،٢٠٢٢ ، ص ص١١ ،١٢)

أ- توفر القيم الوسائل المطلوبة لتحديد جدارة الأفراد والجماعات ، فهي أساس مركزي للتدرج من حيث الجزاء الإيجابي والسلبي ، فضلاً عن كونها تساعد الفرد علي تحديد موقعه في المجتمع اعتماداً علي تقييم الناس وما يمنحونه من احترام وتقدير .

ب- تساعد الناس علي تركيز اهتمامهم علي العناصر المادية المرغوبة والضرورية فقيمة الأشياء ليست في ذاتها إنما فيما يضيفه المجتمع عليها من اهتمام وتثمين .

جـ- القيم هي أساليب مثالية للسلوك والتفكير لذلك تساعد في تحديد السلوك المقبول اجتماعياً بحيث يصبح الأفراد قادرين علي إدراك أفضل السبل للفعل والتفكير.

د- تسهم في تحديد الأدوار الاجتماعية للأفراد وتشجيعهم علي القيام بمسؤولياتهم بشكل ينسجم وتوقعات المجتمع وما يتبع ذلك من تقدير واستحسان لهم.

هـ – للقيم دور كبير في تحقيق الضبط الاجتماعي فهي تؤثر في الناس لكي يجعلوا سلوكهم مطابقاً للقواعد الأخلاقية ، فهي تمنح الشعور بالرضي والحصول علي التقدير في حالة الالتزام بها ، وتمنح الشعور بالذنب بالتعرض للنقد الاجتماعي في حالة الخروج عنها .

و- للقيم تأثير واضح كأداة للتضامن الاجتماعي ، فوحدة الجماعات تستند إلي وجود القيم المشتركة وأن الناس يقتربون لبعضهم عندما يشعرون بتماثل الأخلاق والعقائد والمواقف التي يعتنقونها .

أما فيما يتعلق بالعادات الاجتماعية فهي تساعد علي تحقيق عملية اندماج الفرد في حياة الجماعة وتكامله مع الوسط الاجتماعي الذي يعيش فيه ، ذلك إن احترام الفرد وطاعته لعادات وتقاليد الجماعة يقوى من علاقاته وروابطه معها . كما ان العادات الاجتماعية تساعد في تحقيق التضامن الاجتماعي ، فاشتراك الأفراد بعادات واحدة ينتج عنه توحداً وتماثلاً في أفكارهم وعقائدهم مما يحقق تضامنهم . ويمكننا القول أن اساس استقرار وتوازن الحياة الاجتماعية يعتمد علي وجود منظومة القيم والمعايير والعادات الاجتماعية ويسعي كل مجتمع إلي الحفاظ علي قيمه ومعاييره وعاداته الاجتماعية عبر عملية التنشئة الاجتماعية التي تقوم بها مختلف الجماعات المؤسسية في المجتمع .

٤] الاستقرار السياسي :

يشير الاستقرار السياسي إلي قدرة النظام علي توظيف مؤسساته لإجراء ما يلزم من التغيرات استجابة لتوقعات الجماهير وتوجهاتها واحتواء ما قد ينشأ من صراعات دون استخدام العنف السياسي إلا في نطاق دعمه لمشروعيته وفعاليته.

ويشير الاستقرار السياسي أيضاً إلي إتاحة المناصب وفرص الصعود للجميع وفقاً لمبدأ المساواة كما أن الدولة التي تتمتع بالاستقرار السياسي هي الدولة التي تضمن توزيع السلطة وشرعية استخدامها ووضع الحكم في أيدي الشعب من خلال نوابه وممثليه ، وهي أيضاً التي تقبل طواعية تقييد سلطاتها الإكراهية (أي تقييد سلطة الحكم) وتأمين أكبر مساحة ممكنة لأفراد الشعب في تقرير شئون حياتهم وحماية حرياتهم من أي صورة من صور الإكراه ، وهي أيضاً التي تعمل علي عدالة توزيع الموارد والفرص ، والمساواة بين المواطنين في الحقوق والواجبات من دون تمييز بسبب العنصرية أو اللون أو الجنس.

إن عملية تحقيق الاستقرار السياسي في المجتمع يرتبط بالنظام السياسي القائم ويرتبط أيضاً بأفراده ، وقدرة النظام السياسي في تحقيق الاستقرار تبدو من خلال ضبطه و تنظيمه لعلاقات الأفراد وتفاعلاتهم اليومية . وتبدو أيضاً في قدرته علي الاستثمار وتوزيع الموارد علي أساس العدل

والمساواة ، فضلاً عن ذلك أن يحكم النظام السياسي القوانين التي تكفل الحقوق والحريات للأفراد والجماعات . وان تحقق العدل والمساواة الاجتماعية والاقتصادية بينهم ، كما أن الأفراد يمكن أن يكون لهم دور في تحقيق استقرار النظام السياسي ويتجسد دورهم في شعورهم بالمسؤوليات الملقاة علي عاتقهم والتزامهم بها فضلاً عن طاعتهم واحترامهم للقوانين والضوابط المرعية في المجتمع ورصدهم لمختلف الظواهر السلبية التي تهدد أمن واستقرار الوطن .(عبد الله ، أحمد حسن ، ٢٠٢٢ ، ص١٤)

خامساً :الحماية الاجتماعية كمدخل لتحقيق الأمن الاجتماعي :

يشمل هذا المحور النقاط التالية :

(١) في معني الحماية الاجتماعية :

تلعب الحماية الاجتماعية دوراً هاماً في توفير الخدمات ودعم الدخل ، وإعادة توزيع الموارد والفؤص وذلك وفقاً لمجموعة من القواعد والمعايير ، وعلي هذا تعرف الحماية الاجتماعية بأنها مجموعة من البرامج التي تهدف إلي تمكين الفقراء من خلال تزويدهم بالمهارات المطلوبة والقدرات التي تحقق لهم الحرية وعدم الخوف ، وتزويدهم بحقوقهم للعيش بكرامة ، وتتطرق الحماية الاجتماعية إلي المجموعات التي تتعرض لمخاطر كبيرة والفئات الأولي بالرعاية وتهدف إلي حمايتها من نتائج العمليات الاقتصادية وتحقيق المساواة والتلاحم الاجتماعي ، وتشمل الحماية الاجتماعية الخدمات المقدمة للعاطلين عن العمل وإمكانية الحصول علي التعليم والخدمات الصحية وشبكات السلامة وغيرها (عبد الباسط ، زياد ، ٢٠٠٩ ، ص ٣)

كما عرفها معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية بأنها تهتم بمنع وإدارة والتغلب علي الحالات التي تؤثر سلباً علي رفاهة الشعب . وتتكون الحماية الاجتماعية من السياسات والبرامج الرامية إلي الحد من الفقر والضعف من خلال تعزيز كفاءة أسواق العمل ، مما يقلل من تعرض الناس للمخاطر، ويعزز قدرتهم علي إدارة المخاطر الاقتصادية والاجتماعية ، مثل البطالة والاقصاء والمرض والعجز والشيخوخة.(النجار ، رائد محمد ، ٢٠١٦) .

كما عرفها آخرون بأنها جهود وآليات تعمل علي الحد من الفقر ومكافحته لتحقيق حياة لائقة للإنسان في مجتمعه ، وكسر حاجز الاستبعاد الاجتماعي والتهميش ، وذلك بتمكين الفقراء وزيادة مهاراتهم وقدراتهم للانخراط في التنمية الاجتماعية (هاشم ، ٢٠١٥ ، ص٣)

أو هي إطار يشمل مجموعة من البرامج والأطراف المعنيين مثل شبكات الأمان والضمان والتامين الاجتماعي للحماية من الفقر وتحقيق المساواة والعدالة الاجتماعية والحفاظ علي كرامة الإنسان (الدالي ، ٢٠١٨ ، ص ٧٧١)

كما يمكن تعريفها بأنها مجموعة من الأنشطة والأساليب والأشكال والتقنيات والأدوات والمؤسسات الخاصة لمعالجة ضعف حياة الناس من خلال :

- الأمن الاجتماعي ، وتوفير الحماية ضد المخاطر والمحن طوال الحياة .
- المساعدة الاجتماعية ، وتقديم المدفوعات والتحويلات النقدية والعينية لدعم وتمكين الفقراء.
- جهود إعادة الدمج ، والتي لديها نهج استباقي وشامل يضم احتياجات الشخص فيما يتعلق بالصحة والتعليم والبيئة الاجتماعية والاقتصادية والاجتماعية لحياتها.

وتعرف الحماية الاجتماعية علي نطاق واسع بأنها " الإجراءات العامة أو التكليف علناً " التي تمكن الناس من التعامل بفعالية أكبر مع المخاطر والضعف ، والتي توفر الدعم في حالات الفقر المدقع والمزمن ، والتي تعزز الوضع الاجتماعي وحقوق الفئات المهمشة . علي أن أدوات الحماية الاجتماعية يمكن أن تساعد الناس علي إدارة المخاطر وتمكينهم من الاستثمار ، وبناء المهارات ومحاولة لمعالجة الحرمان . ويؤكد البعض علي أن اختيار أدوات الحماية الاجتماعية يجب أن يكون بسياق محدد ، اعتماداً علي استهداف القضايا ، والقدرة علي تحمل التكاليف ، ودور أصحاب المصلحة . كما تحدد المنظمة عدد من المبادئ التي توجه مشاركتها مع أنظمة الحماية الاجتماعية . وتشمل هذه علي :

- ينبغي أن تهدف الحماية الاجتماعية لتمكين السكان المستهدفين وتعزيز الإنصاف .
- تتطلب الحماية الاجتماعية التزام طويل الأجل ، وخاصة من حيث الترتيبات المؤسسية والتمويل .
- يجب أن تكون الحماية الاجتماعية علي نطاق واسع ولها تغطية واسعة .
- الحماية الاجتماعية ذات مغزي تتطلب المشاركة النشطة من جانب المجتمع المدني.

والخلاصة أن الحماية الاجتماعية هي مجموعة من السياسات والبرامج والخطط والمشروعات المصممة للحد من الفقر والضعف ، من خلال تعزيز كفاءة العمل ، وتقليل تعرض الناس للمخاطر ، وتعزيز القدرة علي حمايتهم من التهديدات وانقطاع أو فقدان الدخل .(زلط ،٢٠٢١،ص١٨٧)

(٢) وظائف الحماية الاجتماعية :

يميل البعض إلي عرض وظائف الحماية الاجتماعية في شكل متدرج حتى تحقق الهدف العام لها بشكل متكامل وشامل ، وعلي هذا يري هؤلاء أن وظائف الحماية الاجتماعية هي: (Devereux S& Wheeler,٢٠٠٤,p١٢)

وظيفة الحماية...ويتم ذلك من خلال تقليل الشعور بالحرمان عن طريق توفير وتقديم الدعم العيني والنقدي لتلك الفئات التي تعاني من الحرمان ، وهذه الوظيفة تشبه إلي حد كبير فكرة الإغاثة .

وظيفة وقائية ... ويتم ذلك من خلال محاولة تجنب الوقوع في براثن الحرمان ، وذلك بالعمل علي توسيع شبكات التأمينات الاجتماعية وصناديق الادخار والأنظمة المرتبطة به .

وظيفة تعزيزية ... ويتم ذلك من خلال تعزيز القدرات ، وتمكين الفئات المستهدفة ، بما يؤدي إلي الحصول علي دخل ، وتعتبر برامج الأشغال العامة وغيرها من برامج عمل السوق النشط هي أنسب هذه البرامج لتحقيق هذه الوظيفة.

وظيفة تحويلية ... ويتم ذلك من خلال السعي للتدرج تجاه الأنصاف والتمكين والشمول .

(٣) نظم وبرامج الحماية الاجتماعية كبوابة للأمن الاجتماعي المصري " نموذجاً" :

تبنت الحكومة المصرية منذ فترة ليست بالقصيرة العديد من برامج ونظم ومبادرات الحماية الاجتماعية ، والتي اتسمت بالتعدد والتنوع والشمول ، ويمكن لنا أن نقسم هذه البرامج والنظم إلي نوعين أساسين اعتماداً علي معيار الاشتراكات .

(١) برامج ونظم الحماية الاجتماعية غير القائمة علي الاشتراكات ... وهي تشمل (راجع في ذلك وزارة التضامن الاجتماعي ، www.moss.gov.eg)

- **معاش الضمان الاجتماعي :**

ينظم قانون الضمان الاجتماعي رقم ١٣٧ لسنة ٢٠١٠ شروط استحقاق هذه النوعية من المساعدات ، وهو القانون الذي حل محل قانون الضمان الاجتماعي رقم ٣٠ لسنة ١٩٧٧ . وقد نص القانون علي حق الفرد والأسرة الفقيرة في الحصول علي مساعدات الضمان الاجتماعي ،

وتحدد حالة الفرد والأسرة من خلال البحث الاجتماعي الميداني المعتمد علي عدد من مؤشرات الاستهداف ، والتي تشمل الدخل والتعليم وعدد أفراد الأسرة والعمل وحالة السكن والحالة الصحية (العجزة والمعاقين) والحالة الاجتماعية (اليتيم – الأرملة – المطلقة) . وتمثل خدمات الضمان الاجتماعي مظلة بها عدد من الخدمات التي تتراوح بين الدورية والطارئة .

- **برنامج "فرصة " :**

يعد برنامج مكمل لبرامج التحويلات النقدية المشروطة وبرامج المساعدة الأخرى لدعم الفئات الأكثر احتياجاً من خلال مساعدتها علي إيجاد فرص عمل مناسبة ، مما يزيد من دخول الأسر المستهدفة بدل من الاعتماد علي المساعدات الاجتماعية . فالهدف الرئيسي لبرنامج "فرصة " هو خلق منظومة متكاملة لدعم الأفراد والأسر محدودة الدخل ، ودمج أكبر عدد منهم في أنشطة اقتصادية وإنتاجية ناجحة ، ومن ثم تعزيز روح العمل والإنتاج والانتقال من الاتكالية إلي الاستقلال الاقتصادي ، وفي سبيل إنجاح التجربة يجري العمل علي توفير بيئة داعمة للمشروعات المدرة للدخل ، ومتناهية الصغر ، وسلاسل القيمة ، وكذلك تطوير نماذج الشراكات التنموية المستدامة .

ويسعي برنامج "فرصة " إلي تقديم مجموعة من الخدمات أهمها :

- جلسات توعية سلوكية وثقافية تركز علي محو الأمية المالية .
- التوجيه ، خاصة فيما يتعلق بريادة الأعمال وإدارة المشروعات الصغيرة .
- التدريب علي المهارات الخاصة بالتوظيف .
- تمويل المشروعات الصغيرة .
- ربط المستفيدين بقاعدة بيانات لأصحاب العمل وفرص العمل .

- **برنامج " تكافل وكرامة " :**

يعد برنامج تكافل وكرامة من أهم برامج منظومة سياسات الحماية الاجتماعية في مصر ، حيث ساهم في نمو حجم الدعم ووصوله إلي مستحقيه ، فقد بلغت نسبة نمو الدعم النقدي للأسر الأكثر احتياجا نحو ١٢٠% علي مدار ما يقرب من خمس سنوات ، كما تطورت نسبة الإناث المستفيدات من الدعم النقدي المشروط ضمن برنامج تكافل وكرامة والمقيدات بنظام البطاقات الذكية ، وكذلك ازدادت مخصصات الموازنة للدعم النقدي بفارق خمس أضعاف ما بين عامي ٢٠١٤ إلي العام ٢٠٢٢ لتصل إلي ١٩ مليار جنيه.

ويدعم مشروع برنامج تكافل وكرامة الي أطلقته الدولة نحو ١ ،٣ مليون أسرة ، أي نحو ١، ١١ مليون شخص ٧٥% منهم من النساء ، وذلك منذ تدشين البرنامج عام ٢٠١٥م ، ويتم تخصيص أكثر من ٦٧% من المخصصات النقدية لهذا البرنامج إلي المناطق الأكثر حاجة للتنمية ، ويهدف البرنامج إلي تعزيز قدرة المرأة في صنع القرار ، وتعزيز رأس المال البشري في مجالي الصحة والتعليم ، وإدماج المستهدفين في الأنشطة الانتاجية .

ويهدف برنامج " تكافل " إلي إيجاد شبكة حماية اجتماعية مؤثرة ، عبر تقديم دعم نقدي للأسر الفقيرة التي لديها أطفال في مراحل التعليم المختلفة من الروضة إلي المرحلة الثانوية ، وذلك بغية استمرار هؤلاء الأطفال في العملية التعليمية ، وكذلك عبر تقديم الرعاية الصحية للأسر التي لديها أطفال قبل سن المدرسة أقل من ٦ سنوات ، وكذلك من خلال تقديم الرعاية الصحية للأمهات الحوامل ، وذلك بشرط أن تقوم الأسرة بتنفيذ برامج الرعاية الصحية التي تضعها الوزارة كمتابعة الحمل وتطعيم الأطفال حديثي الولادة وأقل من ست سنوات علي أن يكون الحد الأقصى للأطفال المستفيدين طفلين فقط.

أما برنامج " كرامة " فيحاول مد مظلة الحماية الاجتماعية إلي ثلاث فئات أخرى من الأسر الفقيرة والمعوزة ، وهم المعاقون إعاقة شديدة ، والأيتام ، وكبار السن فوق ٦٥ عام ، ومن ثم يحاول هذا البرنامج إلي دعم وحماية هذه الفئات الأولي بالرعاية عبر كفالة احتياجاتهم وذلك بدون مشروطية.

- **برنامج " سكن كريم " :**

تم إطلاق البرنامج عام ٢٠١٧ ، بهدف تحسين الأوضاع السكنية والمعيشية والبيئية وتحسين المؤشرات الصحية للأسر الفقيرة الأولي بالرعاية ، وبصفة خاصة الذين يتلقون معاش تكافل وكرامة في المناطق الفقيرة والمحرومة من الخدمات ، وتقليل التلوث وخفض معدلات وفيات الأطفال دون سن الخامسة .

ويستهدف البرنامج القري الأكثر احتياجاً وعلي الأخص قري محافظات صعيد مصر . وقد بدأ البرنامج عام ٢٠١٨م واستهدف توفير خدمات مياه الشرب والصرف الصحي ، وأسقف المنازل لنحو ٧١ الف أسرة من واقع بيانات الأسر المسجلة ببرنامج تكافل وكرامة.

- **مبادرة " حياة كريمة" :**

يهدف المشروع القومي لتنمية الريف المصري والمعروف بمبادرة "حياة كريمة " إلي توسيع مظلة الحماية الاجتماعية الشاملة بالتركيز علي تلبية احتياجات المواطنين في القرى الأكثر احتياجاً ، كما تبغي المبادرة تحقيق هدف العدالة المكانية ، وهو الهدف الذي يتعامل مع الفجوة التنموية الجغرافية لصالح بعض المناطق مثل ريف الوجه القبلي وبعض المناطق الأخرى ، وتمثل هذه المبادرة نموذجاً للشراكة بين الوزارات والمؤسسات الحكومية المعنية والقطاع الخاص والمجتمع المدني.

وقد أطلقت هذه المبادرة في ٢ يناير عام ٢٠١٩ (مناع ، ندي جمال شديد ، ٢٠٢١، ص ٦١) كما يسعي هذا البرنامج إلي تنفيذ قوافل طبية ، وتوفير أجهزة تعويضية وتقويمية للأشخاص ذوى الإعاقة ، وإنشاء حضانات لتنمية الطفولة المبكرة وتحسين المؤشرات البيئية وتدوير المخلفات الصلبة والزراعية ، ويغطي هذا البرنامج نحو ثلاثة ملايين نسمة ، وقد تم إبرام أكثر من ٢٠ برتوكول مع جمعية ومؤسسة لتنفيذ تدخلاً للارتقاء بمستوي حياة المواطنين في تلك المناطق .

- **برنامج " مستورة " :**

برنامج " مستورة" للتمويل متناهي الصغر موجه للمرأة ، أطلقه بنك ناصر الاجتماعي بالتعاون مع صندوق تحيا مصر ، وتتعدد أنواع القروض التي يقدمها ، بين قروض إنتاج حيواني وقروض صناعية وقروض تجارية وقروض خدمات وقروض المشروعات المنزلية ، شريطة أن تلتزم تلك المشروعات بالاشتراطات البيئية والصحية ، وتتعدد الفئات المستهدفة ، لتشمل النساء من ذوى الدخل الشهري مثل : (معاش الضمان الاجتماعي – معاش تكافل وكرامة – مستحقات صرف النفقة من فروع البنك) ، وكذلك النساء اللواتي تقدمن للحصول علي معاش تكافل وكرامة ولم يحصلن عليه نظراً إلي عدم استيفاء شروط منح المعاش ، وكذلك المرأة القادرة علي العمل وليس لها دخل ، والنساء العاملات من ذوات الدخل البسيط ، وأبناء المرأة مستحقة الدعم ، وبالرغم من محدودية هذا البرنامج ومحدودية القروض الممنوحة من خلاله ، إلا أن أهمية هذا البرنامج تكمن في استهدافه لفئة اجتماعية من اكثر الفئات الأولي بالرعاية هشاشة وضعفاً وهي المرأة الفقيرة ، حيث يستهدف هذا البرنامج تمكين هذه الفئة وليس فقط دعمها وحمايتها ، لذلك هناك مطالب

مشروعة بالتوسع في هذا البرنامج بحيث يصبح نقطة انطلاق تنموية حقيقية تعود بالنفع علي المجتمع بأسره.

- **برنامج "وعي " :**

يمثل برنامج " وعي " القوة الناعمة لبرامج الحماية الاجتماعية ، إذ يهدف إلي نشر وتعزيز الممارسات الإيجابية والتغيير المجتمعي التنموي ، وقد أطلق البرنامج في مطلع ٢٠٢٠م ، ويهدف إلي تكوين قيم واتجاهات وسلوكيات مجتمعية إيجابية ، تؤدي إلي تحسين جودة الحياة الصحية والتعليمية والاجتماعية والاقتصادية لجميع أفراد الأسرة ، مما يسهم في خروج الأسرة تدريجياً من دائرة الفقر متعدد الأبعاد ، ويعزز جهود التنمية المستدامة للمجتمع والدولة .

برامج ونظم الحماية الاجتماعية القائمة علي الاشتراكات

هناك عدة اشكال أساسية لبرامج ونظم الحماية الاجتماعية القائمة علي الاشتراكات ولعل من أهمها:

- **نظام التأمينات الاجتماعية :**

جاءت المادة ١٧ من دستور ٢٠١٤م لتنص علي أن " تكفل الدولة توفير خدمات التأمين الاجتماعي ، ولكل مواطن لا يتمتع بنظام التأمين الاجتماعي الحق في الضمان الاجتماعي ، بما يضمن له حياة كريمة ، إذا لم يكن قادراً علي إعالة نفسه وأسرته ، وفي حالات العجز عن العمل والشيخوخة والبطالة ، وتعمل الدولة علي توفير معاش مناسب لصغار الفلاحين والعمال الزراعيين والصيادين والعمالة غير المنتظمة وفقاً للقانون.(دستور جمهورية مصر العربية ٢٠١٤ ، ص ١٠)

- **نظام التأمين الصحي الشامل :**

أخذت مصر بنظام التأمين الصحي منذ عام ١٩٦٤ سبيلاً لتأمين المواطن المصري من مخاطر المرض وآثاره . وقد أنشئت الهية العامة للتأمين الصحي بالقرار الجمهوري ١٢٠٩ لسنة ١٩٦٤م لتتولي تنفيذه . وفي ضوء استراتيجية التنمية المستدامة " رؤية مصر ٢٠٣٠" ، فقد تم صدور القانون رقم ٢ لسنة ٢٠١٨ بشأن التأمين الصحي الشامل ، وهو نظام إلزامي لتحسين الرعاية الصحية يقوم علي التكافل الاجتماعي وتغطي مظلته جميع المواطنين بجمهورية مصر العربية ويقوم علي أساس فصل التمويل عن تقديم الخدمة .

سادساً: تطوير نظام الحماية الاجتماعية في مصر لدعم الأمن الاجتماعي :

يقترح لتطوير نظام الحماية الاجتماعية في مصر وضع رؤية مهنية من منظور مهنة الخدمة الاجتماعية ترتكز علي الأبعاد التالية :

- **الأساس العلمي والنظري لرؤية تطوير نظام الحماية الاجتماعية :**

يعتمد هذا الأساس علي المراجعة الكاملة والدقيقة لكل الدراسات والبحوث واوراق العمل المحلية والعالمية المرتبطة بالحماية الاجتماعية والأمن الاجتماعي وتحليلها واستخلاص الخطوط العريضة ومسارات العمل والفئات المستهدفة والأهداف المطلوب تحقيقها ...الخ ، وكذلك كل التقارير الحكومية وغير الحكومية وعلي الأخص تلك التي تم نشرها من جهات ومنظمات عالمية ، مع مراعاة الظروف والامكانات والثقافة المصرية بكل مكوناتها .

- **أهداف رؤية تطوير منظومة الحماية الاجتماعي في مصر:**

الهدف الاستراتيجي لنظام الحماية الاجتماعية " إعداد نظام للحماية الاجتماعية مبني علي الحقوق والواجبات أكثر شمولاً وتكاملاً واستدامة " ويتفرع منه الأهداف التالية :

- **الإنصاف** : المساعدة علي الحماية من الفقر المدقع وخسائر رأس المال البشري الكارثية التي لا يمكن تعويضها.
- **الفرص** : تعزيز تحسين الصحة والتعليم وتنمية المهارات ، إلي جانب مساعدة أفراد المجتمع علي تأمين الحصول علي وظائف أفضل .
- **التمكين** : تقديم خدمات أساسية شاملة وعالية الجودة في قطاعات التعليم والصحة والرعاية الاجتماعية للأفراد المحتاجين ضمن أسرهم ومجتمعاتهم .

- **سياسات الحماية الاجتماعية في مصر:**

- الانتقال إلي نظام للحماية الاجتماعية أكثر تكاملاً واستدامة .
- إعادة التوازن لتمويل أولويات أنظمة وبرامج الحماية الاجتماعية من خلال الانتقال التدريجي من الدعم غير المستهدف إلي النظم والبرامج المستهدفة.
- جعل نظام الحماية الاجتماعية فعال في الوصول إلي الأسر الأقل دخلاً .
- تحسين كفاءة الأنفاق علي الحماية الاجتماعية من خلال الاستهداف الدقيق للفقراء.

- تشجيع الاستثمار في رأس المال البشري للفقراء ، وتغيير فلسفة الاعتماد علي الدولة إلي الخروج منه من خلال تمكين الأفراد والأسر من الاعتماد علي النفس .
- تعزيز الشراكة والتعاون والتنسيق بين شركاء التنمية (الحكومة ، منظمات المجتمع المدني ، القطاع الخاص) لتقليل الازدواجية في تقديم الجهود والخدمات .
- تطوير البناء التشريعي والمؤسسي وحوكمة نظام الحماية الاجتماعية .

- **الفئات المستهدفة :**

- أفراد المجتمع الذين هم دون خط الفقر القومي .
- محدودي الدخل المتضررين من برنامج الإصلاح الاقتصادي.
- المتعطلون عن العمل .
- الأطفال والأيتام .
- كبار السن .
- الأشخاص ذوى الإعاقة .
- المطلقات وغير المتزوجات والأرامل ومن فقدوا المعيل وأبنائهن.
- العمالة غير القادرة علي مواكبة متطلبات سوق العمل .
- المرضي بأمراض مزمنة وغير القادرين علي تحمل نفقات العلاج .
- أسر وأبناء الشهداء والاسري والمفقودين ومن في حكمهم .
- اسر المساجين.

مكونات نظام الحماية الاجتماعية المقترحة في مصر :

في ضوء الممارسات الدولية المتميزة في مجال الحماية الاجتماعية ، نقترح أن تشمل مكونات نظام الحماية الاجتماعية في مصر ما يلي :

- إنشاء مجلس أعلى للأمن والحماية الاجتماعية يرسم ويشكل خارطة طريق للمستقبل .
- توفير وتدبير التمويل اللازم والكافي لإعطاء القدرة لهذا المجلس علي إدارة ملف الحماية الاجتماعية في مصر ، وفي هذا الصدد يمكن أن تساهم الموازنة العامة للدولة أو الصناديق

السيادية بها في هذا الصدد ، كما يمكن أن يتلقي المجلس من خلال صندوقه التبرعات والهبات من شركاء أخرين غير الدولة كالقطاع الخاص ورجال الأعمال والأفراد والهيئات الدولية ...الخ .

- فتح المجال أمام المنظمات الأهلية ومؤسسات المجتمع المدني في القيام بدورهم ومسئوليتهم في هذا الصدد ، مع توفير البيئة الفنية والقانونية والمالية لهم من أجل تسهيل قيام تلك الجهات بدورها علي الوجه الأكمل .
- خلق قاعدة بيانات كاملة وحديثة ودقيقة تسمح باستيعاب الفئات المستهدفة للحماية الاجتماعية العاجلة ، وتلك التي يمكن ظهورها في المستقبل القريب والبعيد ، مع العمل علي تصنيف وتبويب تلك الفئات والبرامج المناسبة لكل فئة وآليات تنفيذ تلك البرامج ومدتها ...الخ .

- **الأدوات التنفيذية المقترحة لنظام الحماية الاجتماعية في مصر ، وتشمل الآتي :**
  - **صندوق الحماية الاجتماعية** : يضم الصناديق والجهات المرتبطة بالحماية الاجتماعية في مصر.
  - **النظم والبرامج** : وهي (برنامج التحويلات النقدية ، برنامج التحويلات النقدية المشروطة ، برنامج التحويلات العينية ، نظام التأمين الصحي ، نظام التأمين الاجتماعي ، نظام الاعفاء من رسوم الخدمات الصحية والتعليمية ، برنامج الأشغال العامة).
  - **المبادرات والمشروعات** : هي مبادرات ومشروعات يقوم المجلس الأعلي للحماية الاجتماعية بإنشائها لتحقيق هدف محدد ، ويخصص لكل مشروع ميزانية معتمدة ضمن الميزانية العامة لصندوق الحماية الاجتماعية ، مثل مبادرة حياة كريمة .(الزغل ، علاء علي علي ، ٢٠٢٢ ، ص ص ١٠٧-١٠٩) .
  - **المستهدفون** : وهي تلك الفئات التي ستوجه برامج الحماية الاجتماعية إليها .
  - **الشركاء** : والفاعلون الآخرون الذين يمكن استثمارهم والعمل معهم في هذه البرامج .

سابعاً : استنتاجات المستقبل

تأسيساً علي ما تم عرضه في هذه الورقة واعتماداً علي أهم الأدبيات التي طرحت حول الأمن الاجتماعي وبرامج الحماية الاجتماعية في مصر فإننا نود أن نعرض لعدد من الاستنتاجات الهامة لعلها تفتح المجال أمامنا في المستقبل لفهم أعمق وتحليل رصين وتطوير حقيقي للمتغيرات والقضايا المرتبطة بالأمن والحماية الاجتماعية ، ومن أهم هذه الاستنتاجات والملاحظات :

- هناك العديد من التحديات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تواجه الأمن الاجتماعي ومنها ثورة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والتضخم والبطالة والفقر والأزمات والكوارث والجوائح الصحية والقضايا المترتبة علي التغيير المناخي والأزمات الاقتصادية والسياسية والانفلات القيمي والأخلاقي ...الخ، والتي من شأنها أن تحمل عقبات وتحديات جديدة تواجه الأمن الاجتماعي .
- والأمن الاجتماعي في ظل هذه المتغيرات لن يتحقق إلا بتحقيق مفهوم الأمن الشامل الذي يعني تعدد الجهات المنوط بها توفير الأمن كمؤسسات المجتمع المدني ، والجمهور ومؤسسات الدولة الرسمية وغير الرسمية ، ويجب أن يصبح المواطنين شركاء أساسين في توفير الأمن وليس عملاء فقط ، فالمواطن يجب أن يصبح شريكاً في صنع القرارات التي تتخذها الحكومة وأن يكون قادر علي تبادل المعلومات بسبب قربه ودرايته بالمشكلات التي يتعرض لها المجتمع والتي تؤثر بشكل مباشر وغير مباشر علي حياته وأمنه الاجتماعي.
- أن مسئولية تحقيق الأمن الاجتماعي لا تقع علي عائق الدولة وحسب ، بل أن هناك العديد من الشركاء والفاعلين الذين يجب أن يضطلعوا بمسئولياتهم في تحقيق ذلك مثل الأعلام والمؤسسة العلمية والأسرة والنظام الديني ورجال الأعمال والقطاع الخاص....الخ .
- في مجال الحماية الاجتماعية يمكننا تسجيل عدد من الملاحظات مثل غياب التنسيق بين كثير من برامج ومبادرات الحماية الاجتماعية في اغلب الأحيان ، وضعف تمويل بعضها أو التعرض لوقف أو تخفيض التمويل وضعف مشاركة الفاعلين من غير الدولة كمنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص ، وعدم وصول هذه البرامج والمبادرات في أحيان كثيرة إلي الفئات المستحقة في ظل غياب او قلة البيانات الدقيقة المتاحة .
- يمكن زيادة فاعلية برامج ومبادرات الحماية الاجتماعية في المجتمع المصري من خلال اتباع مجموعة من التدابير والإجراءات لعل أهمها المتابعة المستمرة لنتائج هذه البرامج والمبادرات ومواجهة وعلاج الأثار السلبية التي قد تظهر أثناء التنفيذ وكذلك العمل علي توسيع قاعدة المستفيدين من هذه البرامج لتشمل قطاعات أخرى في جميع المستويات الجغرافية في المجتمع المصري .

- أن هناك بلا شك عدد كبيراً من البرامج والمبادرات الدعائية والحمائية والعلاجية التي تقدمها الدولة وتستهدف الفئات الضعيفة والفقيرة ، وتتنوع هذه البرامج وتلك المبادرات لتشمل أنواع مختلفة من الخدمات مثل الدعم النقدي والعيني والخدمي والفني والتدريبي والتأهيلي ... الخ وهذا يتطلب أن تكون كل هذه البرامج والمبادرات تحت مظلة واحدة وهو ما يُعجل بضرورة إنشاء المجلس الأعلى للأمن والحماية الاجتماعية في مصر كجهة تنسيقية وإشرافية علي هذه البرامج والمبادرات القائمة حالياً أو تلك التي يمكن أن تظهر في المستقبل.

المراجع

- ابن منظور (١٩٨٨). لسان العرب ، الطبعة الثانية ، الجزء ١٤ ، دار الجبل ، بيروت .
- الدالي ، شيماء عبد العزيز (٢٠١٨) . دور برامج الحماية الاجتماعية في سد احتياجات الأسر الفقيرة ، مجلة كلية التربية ، جامعة طنطا ، العدد ٣ ، المجلد ٧١ ، مصر.
- الزغل ، علاء علي علي. (٢٠٢٢) . تطوير نظام الحماية الاجتماعية في مصر . مجلة بحوث في الخدمة الاجتماعية التنموية ، مج ٢ ، ع ١ ، مسترجع من http://search.mandumah.com/Record/١٢٩٦٩٨٤
- النجار ، رائد محمد (٢٠١٦) . برامج الحماية الاجتماعية ، مجلة الخدمة الاجتماعية ، الجمعية المصرية للأخصائيين الاجتماعيين ، العدد ٥٦ ، المجلد ٨ ، مصر.
- Amrando Barrientos (٢٠١٠) Social proection and poverty, united Nations Research institute forsocial Development , social policy and Development programme , paper Number ٤٢.
- جيماوى ، نتيجة. (٢٠٢١) . الجريمة الإلكترونية وأثرها علي الأمن الاجتماعي ، مجلة دفاتر المخبر ، العدد ٢، المجلد ١٦ ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ، جامعة محمد خيضر بسكره ، الجزائر .
- حسين ، خليل (٢٠٢١) . مفهوم الأمن الاجتماعي في القانون الدولي العام ، للاستزادة يمكن الرجوع إلي www.drikhlailhussein.blogspot.com بتاريخ ١ أبريل.
- دستور جمهورية مصر العربية (٢٠١٤) . القاهرة ، الجريدة الرسمية.
- زلط ، ندي نبيل أحمد (٢٠٢١) .أليات الحماية الاجتماعية للقاصرات من الزواج المبكر : دراسة حالة ، مجلة القراءة والمعرفة ، العدد ٢٣٨ ، كلية الآداب ، جامعة دمياط ، مصر.
- سعد الله ، يسري شعبان (٢٠١٩) حقوق الإنسان وقضايا الخدمة الاجتماعية ، سلسلة مؤلفات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية ، الكتاب الخامس ، المعهد العالي للخدمة الاجتماعية بدمنهور ، مصر.
- Stephen Devereux & Rachel Sabates-Wheeler (٢٠٠٤) : Transformative social protection , England , Institute of Development Studies , IDS Working paper ٢٣٢.
- عبد الباسط ، زياد (٢٠٠٩) . دور المجتمع المدني في الحماية الاجتماعية للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا "الاسكوا" ، المنتدي العربي للسياسات الاجتماعية ، بيروت .
- عبد الله ، أحمد حسن ، جواد ، صفاء كريم (٢٠٢٢) الأمن الاجتماعي ومقوماته : دراسة نظرية تحليلية ، مجلة جامعة بابل للعلوم الإنسانية – مجلد (٣) ، العدد (٣) ، العراق.
- عبد الله ، أحمد حسن ، جواد ، صفاء كريم (٢٠٢٢) الأمن الاجتماعي ومقوماته : دراسة نظرية تحليلية ، مجلة جامعة بابل للعلوم الإنسانية – مجلد (٣٠) ، العدد (٣) ، ١-١٦ ، مسترجع من http://search.mandumah,com/Record/١٢٥٩٧٤٠
- مالود ، فاطمة حسين (٢٠٢٢) الأمن الاجتماعي لدي طلبة الجامعة المتزوجين وغير المتزوجين ، مجلة العلوم الإنسانية ، جامعة بابل ، العراق.
- مناع، ندي جمال شديد (٢٠٢١) . تطور سياسات الحماية الاجتماعية في مصر : تحليل تاريخي ، مجلة بحوث ، العدد ٨ ، المجلد ١ ، كلية البنات للآداب والعلوم والتربية ، جامعة عين شمس ، مصر.
- هاشم ، يحي محمد (٢٠١٥) .الحد من الفقر في الريف المصري ، دراسة ميدانية لشبكات الحماية الاجتماعية في قرية مصرية ، دراسة تحليلية ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية البنات ، جامعة عين الشمس ، مصر.
- وزارة التضامن الاجتماعي www.moss.gov.eg